

## المخلص

حفيظ ازور ، نيم : 05210022 .2010. "ونظرا ليعطي القاضي العدة للحصول على الطلاق الزواج Dukhul Qobla الحمل" (دراسة ميدانية على المحكمة الدينية ريجنسي مالانغ). أطروحة كلية الشريعة قسم من آل الأحوال Syakhsiyah القاعدة. مولانا ابراهيم مالك ، جامعة ولاية مالانغ.

المشرف : M.H ،S.Ag. ،Erfaniah Zuhriah

كلمات البحث : الطلاق الحوامل الزواج ، Dukhul Qobla والعدة

واحد للمحكمة سلطة دينية في حل مشكلة الطلاق بين رجل وامرأة من المسلمين ، وبعد الطلاق العدة أي فترة الحكم '(فترة الانتظار) أو الوقت tanggung بعد سقوطها في يدها ، في الوقت الذي يجوز للزوج أن الرجوع إلى زوجته. 'يجب أن تعطى المعتدة هذا لامرأة بعد الطلاق ، ولكن بعد ذلك السؤال الذي يطرح نفسه ما إذا كانت المرأة المطلقة في حالة الحمل قبل الزواج وبعد الزواج المختلط أبدا (Qobla dukhul) ، سواء للبقاء في ضوء العدة (فترة الانتظار ) لأنه في الشريعة الإسلامية خصوصا ، والقرآن الكريم السنة وآراء العلماء مدرسة الكاهن ، وكذلك في التشريعات القائمة في إندونيسيا ، وهو في هذه الحالة هو قانون No.1 من عام 1974 وأحكام الشريعة الإسلامية ، لم يعط ' العدة زوجة الذي طلق قبل مختلطة (qobla dukhul) ، ولكن بسبب وجود زوجة بعد الطلاق والحقوق التي يجب الوفاء بها من قبل زوجها السابق ، ولا سيما قضية المعيشية للتاريخ ، وبطبيعة الحال هو الحال أيضا عندما الزوجة التي طلقت في حالة الحمل إذا كانت الشريعة الإسلامية قد فترة العدة 'حتى الولادة ، ولكن ماذا لو طلق زوجته في ولاية dukhul qobla حامل؟ ولذلك يود الكاتب أن يستعرض النظرة الدينية قضاة المحكمة في منطقة مالانغ ، لأن مثل هذه الحالات وجد الباحثون في محكمة مالانغ ريجنسي الدين ، من خلال اتخاذ لقب ؛ "ونظرا ليعطي القاضي العدة للحصول على الطلاق الزواج Dukhul Qobla الحمل" (دراسة ميدانية على المحكمة الدينية ريجنسي مالانغ).

هذه الدراسة يستخدم نموذج دراسة حالة الأبحاث من خلال نهج البحوث النوعية باستخدام الأسلوب الوصفي. الذي يركز على آراء القاضي مشكلة في إعطاء العدة للحمل الطلاق qobla dukhul الزواج ، الذي اتخذ من خلال أسلوب المقابلة ان الباحثين لا في مقاطعة مالانغ الدين قاضي المحكمة وأظهرت النتائج أن رأي المحكمة الدينية ريجنسي مالانغ القاضي مع قضية العدة ضد النساء اللواتي يحملن خارج إطار الزواج ، والمحكمة الشرعية والقضاة في ريجنسي مالانغ ويقترح أن يعطي العدة ، على الرغم من أن القانون الحالي في اندونيسيا ، وهما القانون رقم 1 لعام 1974 ، تجميع للشريعة الإسلامية والقانون الإسلامي وبخاصة القرآن والحديث من النبي ، والفقهاء الإسلامي وفيما يتعلق بمسألة العدة ليست هناك مناقشات حول منح العدة للزوجة المطلقة في حالة الحمل ، dukhul خاصة qobla ، الذي يستند على الاجتهاد.